توقف العمل بكثير من القوانين وارتعاش أيدى حكومات ما بعد الثورة فى التعامل مع حالات الانفلات مما يؤدى الى تزايدها .

الفصل الخامس

هل نحن قادمون مجاعة ؟

" لن تنهض مصر من كبوتها إلا إذا ادرك النظام أن الطعام حق لكل فم .. وأدرك الشعب أن العمل فرض على كل ساعد .. "

تمهيد

على مدار تاريخ مصر الحديث وبعض حقب من التاريخ القديم كان الفقر ولا زال بيت القصيد فى كافة المناقشات السياسية والصراعات المحتدمة بين الدولة والشعب، وكان المجتمع دائماً والقوى السياسية الشعبية فيه تُحَمِل شخصية الحاكم وطريقة إدارته للدولة ومواردها العبء الأكبر فى كل هذه الشئون وتلك الشجون، وكلما اشتد الفقر وطأة كان حلم الخلاص من الحاكم هو الهدف .. وكأن الخلاص من مصيدة الفقر كان مرهوناً بالخلاص من الحاكم، فيما عدا الفترات التى انشغلت فيها القيادة السياسية بالحروب ومجابهة الأعداء؛ حيث انشغل الشعب عن إشباع احتياجاته الإنسانية بالعمل على استرداد الكرامة وتحرير الأرض، وتأصل ذلك التفاني فى حب الوطن فى شخصية الإنسان المصرى عبر تاريخه الطويل فى صراعه مع حكامه المتجبرين. فالفقر حميم لعامل اللامساواة وغياب العدل والعدالة الاجتماعية والجنائية فهو رذيلة اجتماعية تخشاه كافة المجتمعات المعاصرة وتتحسب له بالتخطيط الجيد للتخلص منه أو التخفيف من قسوته على الفرد والمجتمع. ففي عهد مبارك لم يرى الشعب مبرراً للسنوات العجاف التى لم تنقض ولم يجد تفسيراً لها فى كل مجالات الحياة سوى بفشل يلاحق فشلا فى الإدارة السياسية للبلاد.حيث جاء تقرير الأمم المتحدة الصادر فى ٢٠١٠ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية فى مصر إبان ثورة يناير؛ مؤكداً أن ١٠.٧مليون مصري لا يحصلون على احتياجاتهم من الغذاء وأن ٢٤.٨% من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز ٢ دولار وطبعاً بالقيمة الشرائية للدولار فى أمريكا وليس بالقيمة المصرفية له فى مصر.

كما بين التقرير أنه فى أواخر عهد مبارك توقف ٢٣.٣% من الأطفال عن إتمام دراستهم، وأخطر ما جاء فى التقرير أن نسبة الفقر ارتفعت بمعدل ٧% فى نهاية ٢٠١٠. ولكي تزداد الصورة قتامة كشف التقرير عن تفشى وباء الالتهاب الكبدي سى إلى حد بلغ فى بعض المحافظات ٥٧% وهذه الصورة بالغة السواد لم تفلح معها ما أعلنته حكومات ما بعد الثورة بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة فى اتخاذها للإصلاح الاجتماعي وتنمية الريف المصري الذى بلغ عدد القرى الأكثر فقراً فيه ٣١٥٠ قرية بل ارتفع معدل الفقر فى المجتمع المصرى بعد الثورة ليصل إلى ١٧ %.. ولعل هذه الأوضاع المتردية كانت هى العوامل الحافزة لقيام ثورة يناير وتأخر فترة الاستقرار فى مرحلة ما بعد الثورة.. فرغم أن الثورة كانت هى الأمل المعقود للخلاص من مصيدة الفقر العنكبوتية التى تشعبت أسبابها فى كافة أنظمة الحكم الفاسدة إلا أنها كانت صادمة لكثيرين من عامة الشعب الذين تعطلت مصالحهم وتوقفت أعمالهم وانحسرت

دخولهم فى إطار من حالات الاحتكار والاستغلال التى يمارسها التجار بتحكمهم فى أسعار السلع الأساسية.

فبعد الثورة تزايدت معدلات الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيست بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه؛ حيث أوضحت مسوح الاستهلاك في أوائل ٢٠١٢م ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة ٤٤% من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى إغلاق وتوقف كثير من المصانع والأعمال بسبب كثرة التذمرات العمالية وإحراق كثيراً من المصانع فى إطار من حالات الانفلات الأمني إلى انخفاض متوسط الدخول ومن ثم انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

وتشير التقارير إلى أن إطالة الفترة الانتقالية يرتبط بارتفاع معدلات الفقر وشيوع الجريمة. وأنه لا خلاص من هذه المصيدة دون خطة حكيمة تشترك فيها كافة الأطياف المؤهلة من كل قطاعات الدولة من خلال الأخذ بآلية بنوك الأفكار(ثنك تانك) التى تفتح نوافذ الإبداع أمام المبدعين من شباب مصر وكفاءاته المخلصة مع ضرورة التخلي عن سياسات التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي المتعمد لميول حزبية أو دينية وأن يكون معيار الاختيار دائماً هو الكفاءة وليس المكافأة للتبعية لنظام أو جماعة، مع تنظيف كافة الأوعية الإدارية مما علق بها من أفكار تعلقت بسياسات النظام السابق ولا نكتفي فقط بتغيير الوزراء واستبعاد أعضاء المجالس المحلية فالأخطر من ذلك هم وكلاء وزارات العهد السابق وكبار التنفيذيين الذين لم تصلهم الثورة كفكر، ومازالوا يعملون بنفس الآلية ولا يدركون طبيعة المرحلة ولا آليات التغيير..

هل نحن قادمون على مجاعة:

رغم تعرض مصر لثورتين كبيرتين خلال ثلاثة أعوام متعاقبة، فما يزال الحديث عن موجة ثورية ثالثة يتصدر تفكير ونقاشات كثير من السياسيين ورجال الاقتصاد.. ويظل السؤال قائما هل نحن بالفعل معرضون لثورة جياع ؟؟ الاجابة بكل شفافية " نعم" معرضون لثورة جديدة يقودها جياع. اذا ما استمرت هذه الأوضاع التى تعيشها البلاد كما هى.. إذا ما استمرت موجات الغلاء بلا ضابط، وتحمل تكلفتها الفقراء وحدهم. وظل رجال القصر فى امكانهم يهنئون برغد العيش يفكرون فى مجاعة الفقراء بطريقة ترفيهية تقليدية ..

فبعد موجات الغلاء التى صاحبت تولى المشير غبد الفتاح السيسى لرئاسة البلاد والذى بادر فى الاسابيع الاولى من توليه السلطة باصدار قرارات برفع أسعار الطاقة ورفع الدعم بشكل كبير؛ مما تسبب فى ارتفاع غير مسبوق فى السلع الأساسية، وتحمل الفقراء ٦٤ % من تكلفة الغلاء، بينما لم يتحمل القادرون سوى ٧ % من تكلفة علاء الأسعار، وهم العاملون فى دولاب الحكومة والذين لم تتجاوز أعدادهم ٦.٥ مليون عامل وهم الذين استفادون من الحد الأدنى للأجور الذى اقرته حكومة الببلاوى والتى جاءت أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ابان حكم الرئيس الموقت المستشار عدلى منصور. بينما لم يتمتع بمزايا الحد الأدنى العاملين فى القطاع الخاص المنظم وغير المنظم . والذن هم أنفسهم تعرضوا لغلاء الاسعار كغيرهم من العاملين فى الحكومة.. بالاضافة الى قطاعات عددية اخرى من الشباب المتعطل عن العمل والذين وصلت نسبتهم ١٣.٤ % . فلم تتمكن الدولة من وضع ضوابط لرفع أجور العاملين فى القطاع الخاص، ولم تتمكن أيضا من جعلهم يتمتعون بالحد الأدنى من الأجور والذى تم تحديده بـ " ١٢٠٠ جنيه " شهريا. وفى هذا السياق اشارت دراسة المركز القومى للبحوت الاجتماعية والجنائية أن ٧٨ % من المترددين على موائد الرحمن ففى رمضان من العاملين فى القطاع الخاص ؛ مما يؤشر لقدوم العاميلن فى هذا القطاع على أزمة طاحنة فى الغذاء .. فغالبا

مايستمر معظم العاملين فى المطاعم والاكشاك والباشركات الصغرى والباع بالشوارع حتى موعد الافطار ليتناولوه فى الموائد، نظرا لعدم كفاية دخولهم فى اشباع الاحتيادات الأساسية لأسرهم.

ورغم التزايد المضطرد فى الأسعار والتهور الواضح فى البنية للاقتصادية للدولة وتراجع معدلات التنمية، لم يتوقف المصريون عن الانجاب، بل ارتفتعت معدلات الزواج بعد ثورة يناير ولا سيما ابن حكم الاخوان فى ٢٠١٢م، ووصل عدد المواليد فى ذلك العام قرابة ٢.٦ مليون طفل وهو ما يعادل حجم مواليد أربعة دول أوربية فى نفس العام مثل أسبانيا وأيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وفى ٢٠١٣م تزايد أيضا معدل المواليد بشكل ملحوظ وان كان أقل من سابقه فى ٢٠١٢م. حيث اشارت تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان عدد سكان مصر ارتفع من ٨٣ مليون ،٤٥٢ الف فى يناير ٢٠١٣ الى ٨٣ مليون، ٨٧٥ الف فى يناير ٢٠١٤ ، مشيراً الى ان عدد المصريين فى الخارج يتجاوز ٧.٨ مليون ، طبقاً لتقديرات وزارة الخارجية ليصل اجمالى السكان الى ٩١.٢ مليون نسمة أوائل عام ٢٠١٤ . أى أن مصر أنجبت فى ٢٠١٢م ما يعادل تقريبا عدد سكان دولة قطر مضافا إلية ٧٠٠ ألف طفل .ولعل هذا الزيادة المضطردة دفعت الى زيادة حجم الانفاق ليصل إلى ٨٠٧ مليار جنيه، بمعدل عجز ٢٨٨ مليار جنيه، حيث بلغن نسبة الايردات حتى يونيو ٢٠١٤م حوالى ٥١٧ مليار جنيه .. وهذا العجز فى الموازنة(٢٠١٤/ ٢٠١٥م) هو ما دفع الرئيس عدلى منصور وعبد الفتاح السيسى إلى رفضها والمطالبة بتخفيض العجز ؛ مما تسبب فى تخفيض مسبة الدعم على الطاقة والسلع الأساسية تمهيدا لرفع الدعم الكامل خلال الثلاث سنوات التالية . وتشير التقارير أن الزيادة فى تعداد السكان لم تقابلها زيادة مماثلة فى معدلات النمو الاقتصادى، وأن ان عدداً كبيراً من المصانع يعمل بنحو نصف طاقتة نتيجة عدم انتظام العمالة وعدم توافر الخامات ومستلزمات الانتاج وتم غلق العديد من المصانع بعد ثورة ٢٥ يناير حيث ان اجمالى المصانع المتوقفة عن العمل بلغ ٣ الاف مصنع حتى عام ٢٠١٣ فى مجالات التصنيع المختلفة ، منهم ١٥٥٠ مصنعاً كان متوقفاً قبل الثورة ، وتم اعادة فتح وتشغيل ٣٠٠ مصنع . فى حين أكد تقرير صادر عن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ان المصانع التى اغلقت فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير وحتى اول عام ٢٠١٢ تجاوزت ٤٥٠٠ مصنع فى ٧٤ منطقة ، وفى ابريل ٢٠١٣ اصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تقرير يؤكد ان اجمالى عدد المصانع التى اغلقت بعد ثورة يناير بلغ ٨٢٢٢ مصنعاً . بينما أشار مركز " بصيرة" إلى أن اجمالى المصانع المغلقة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٤م بلغ ٤٦٠٣ مصنع. وتشير بعض التقديرات ان خسائر قطاع الصناعات التحويلية والاستراتيجية خلال الفترة من ٢٨ يناير الى ٥ فبراير بلغت نحو ٢.٧ مليار جنية . مما تسبب فى ارتفاع معدلات الاسيتراد من الخارج بنسبة ١٧ % فى الوقت الذى تراجعت فيه معدلات التصدير بنسبة ٥ %. ليس ذلك فحسب بل هبط معدل النمو فى قطاع قناة السويس فى ٢٠١٣م ليصل الى – ٣.٨ % فى حين بلغ هذا المعدل فى ٢٠١١م حوالى ١٢.٧%، علما بأن قناة السويس هى المصدر الاساسى للعملة الصعبة بعد ضرب نشاط السياحة و تحويلات المصريين بالخارج والتى تبلغ حوالى ١٨ مليار جنية سنويا.

وحول قطاع السياحة الذى يعد المصدر الثانى للعملة الصعبة اشارت التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للتبئة العامة والاحصاء إلى أن السياحة فى مصر وصلت الى افضل اعوامها فى ٢٠١٠م ؛ حيث زار مصر فى هذا العام ١٤٠٨ مليون سائح وحققت السياحة دخل بلغ ١٢٥ مليار دولار وبعد ثورة يناير حقق قطاعخسائر كبيرة قدرها ٨٢٥ مليون دولار نتيجة الغاء الحجوزات السياحية خلال شهر فبراير ٢٠١١م، وقُدر عدد السائحين الذين غادروا فى الاسبوع الاخير من يناير ٢٠١١ بنحو ٢١٠ الف سائح.

فى عام ٢٠١٢ قدرت وزارة السياحة حجم خسائر قطاع السياحة ب ٢٦٧ مليون دولار اسبوعياً منذ اندلاع احداث ثورة ٢٥ يناير ، وتراجع الاشغالات بنسبة تتراوح بين ١٨.٥% بحسب

ماورد فى دراسة حكومية بعنوان " بحث وتحليل وانعكاسات احداث ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية على القطاع السياحى فى مصر، واشارت الدراسة الى انخفاض حجم انفاق السائح من ٨٥ دولار الى ٧٢.٢ دولار يومياً وهو ما اثر على دخل السياحة . واشارت الدراسة إلى أن مصر تراجعت بنحو ١٣ مركزاً فى تقرير التنافسية السياحية الذى احتلت فية المركز رقم ٩٤ من بين ١٤٢ دولة مقارنة بالعام الماضى.

ولم يكن أمر التعرض للمجاعة متعلقا فقط بالسياسات الانتاجية والاقتصادية التى تتبعها الحكومة . بل كان للتغيرات المناخية والصرعات السياسية المحيطة بالبلاد دورا كبير فى تعرض المصريين للمجاعة. حيث تشير الدراسات إلى أن تشير الدراسات الى أن التغير المناخى يؤدى الى خفض انتاجية كثير من المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين ١١% للأرز، و٢٨%لفول الصويا بحلول عام ٢٠٥٠م، مقارنة بأنتاجيتها تحت الظروف الحالية ، فى حين يؤدى هذا التغير فى درجات الحرارة الى ارتفاع انتاجية القطن بحوالى ٢٩% مقارنة بالوضع الحالى . ولعل هذا التأزم فى ظاهرة تغير المناخ هو ما جعل مصر تحتل مركز الصدارة الأول فى معدلات التصحر على مستوى العالم بنسبة ٢٦ %، حسب تقرير السكرتارية التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة للتصحر، والذى اشار بأن مصر تفقد كل ساعة حوالى ٣.٥ فدان من أراضيها الزراعية الخصبة والمحدودة بالدلتا. ما يقلص من حجم الانتاجية الزراعية ويعجل بالتعرض للمجاعة، خاصة وان الأرض الصالحة للزراعة فى مصر لا تتجاوز ٤ % من مساحتها، وأن ٨٦ % أراضى شديدة القحولة و١٤ % أراضى قاحلة.

وإذا كان النيل هو مصدر الاشباع والمجاعة على مدار تاريخ مصر الطويل.فقد عانت مصر على مدار السنوات القليلة الماضية من تقلص حصتها من مياه النيل، فى ظل النمو السرطانى للسكان والذى يتطلب تزايدا موازيا فى حصتها مياه الشرب لدرجة أنه قدر العجز فى مياه الشرب ابان ثورة يناير بحوالى ١٣ مليار متر مكعب، وتشير التقارير أنه فى حالة قيام اثيوبيا ببناء سد النهضة على مياة النيل سوف تخسر مصر حوالى ١٣ مليار متر مكعب جديدة من حصتها الأساسية وهى ٥٥.٥ مليار متر مكعب؛ مما يكون له أكبر الأثر على الزراعة مستقبلاً.

ولم تنته الأزمة عند انحسار مياه النيل للإشارة غلى تعرض مصر لما يسمى " بالجوع المائى". بل تشير التقارير إلى انخفاض نسبة مياه الأمطار التى تسقط على سواحل مصر الشمالية خلال الأربعة الأعوام الماضية، فبعد أن كانت ١٥٠ ملم قبل ٢٠١١م بلغت هذا العام حوالى ٨٠ ملم؛مما اثر بشكل كبير على انتاجية الزراعات القائمة على الأمطار ناهيك عن أثره فى خصوبة الأرض الزرعية.

أضف إلى تلك الأزمات المتعلقة بالنيل والمطر، أن ٩٥ % من المصريين يعيشون فى أراضى الوادى والدلتا. وان هذه الزيادات فى السكان تصاحبها حاجة إلى وحدات سكنية غالبا ما يتم بنائها على أراضى زراعية خصبة، فبعد ثورة يناير افترش المصريون الأراضى الزراعية بالخرسانة كبديل عن زراعة القمح والذرة . حيث بلغ اجمالى حالات التعدى على الأراضى الزراعية منذ يناير ٢٠١١حتى ٩ ديسمبر ٢٠١٣ وصل الى ٩٤٢ الف ٧٩٠ حالة (بمساحة ٤٠٣٥٤ فدان) وتم ازالة التعدى عن ٩٦ الف و٥٨٦ حاله منها (بمساحة ٥٥٥٠ فدان) .

ولكل هذه العوامل مجتمعة تقلصت مساحة الأراضى الزراعية الخصبة، وتقلص بناء عليها حجم الانتاج الزراعى من المواد الغذائية الاساسية، لدرجة أن أصبحت مصر الان دولة مستوردة لأغلب المواد والسلع الغذائية وكانت تستورد أكثر من ٥٠% من الغذاء والان تستورد نحو ٧٠% من السلع والمحاصيل الغذائية .

وتشير احدث التقارير الاحصائية أن مصر التى تعتبر اكبر مستورد للقمح فى العالم.. وانها فى حاجى لتبنى سياسات زراعية جديدة تعمل على خفض واردتها من القمح بين ١ – ١.٥ مليون طن. وأن مصر تشترى فى العادة ٣.٦ مليون طن من القمح سنوياً من المزارعين، وتستورد حوالى ١٠ ملايين طن من الخارج بتكلفة ٣٢ مليار جنية لتلبية احتياجات برنامج الخبز المدعم . وتستورد مصر

قرابة ٦٠ الف طن قمح روسى بسعر ٢٦.٨٤ دولار للطن ، و ٦٠ الف طن قمح رومانى بسعر ٢٦.٥ دولار للطن الواحد .
ورغم السياسات العديدة التى تبنتها حكومات مبارك وحتى حكومة ما بعد ثورة يناير للحد من الفقر، فان هذه السياسات قد فشلت جميعها فى مواجهة الفقر؛ حيث اشارت تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن زيادة معدل الفقر فى مصر الى ٢٦.٣% من اجمالى السكان ، وفقاً لمقياس الفقر القومى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢٥.٢% فى العام السابق له ٢٠١١/٢٠١٠ . وأن ٤٩% من سكان ريف الوجة القبلى لا يستطيعون الإيفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٤٤% خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بينما تصل هذه النسبة الى الثلث فى الحضر .
أن نسبة الفقراء بين الامين بلغت ٣٧% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ١٢% بين حاملى الشهادات الجامعية، وتقل نسبة الفقر كلما ارتفعت مستويات التعليم .
كما تؤكد التقارير على تركز غالبية الفقراء فى مصر بمحافظات الوجة القفلى حيث تصل نسبتهم الى ٣٥.٢% من اجمالى سكان الوجة القلبى ، بينما تنخفض نسبة الفقراء فى محافظات الوجة البحرى الى ١٣.١% .
واذا كانت كل هذه الاحصاءات والنتائج تؤشر على أن المصريين قادمون على كارثة تاريخية مرتبطة ببقاء الانسان المصرى على الأرض وهى كارثة الجوع .. ازمة شاركت فيها الطبيعية والمؤمرات الدولية وسياسات الحكومات المتخبطة وسلوكيات الانسان المصرى غير المسئولة.. والتى أوصلت مصر إلى هذا الوضع المأزوم لتكون قضية صراع الشعب مع النظام هى قضية حياة أو موت. فرغم تعدد متطلبات الحياة فى مصر إلا أن تقارير مركز المعلومات واتخاذ القرار تشير إلى أن المصريين ينفقون ٤٤.٩ % من أجمالى دخولهم على الغذاء، بما يعادل ٢٠٠ مليار جنيه سنويا. ومن المتوقع ان يتضاعف هذا الرقم فى السنوات المقبلة ؛ نظرا لارتفاع أسعار المواد العذائية، والذى بلغ نسبة غير معقولة بين ١٠٠ الى ٢٥٠%.

هل هناك أمل؟

لا شك أن الأمل موجود ولكن ليس بالأمل وحده ولا التمنى تُحل المشكلات أو تنهض الأمم، ولكننا بحاجة لسياسات جديدة قادرة على تجاوز أزمات الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى الذى نعيشه.. فالواقع يقول أن أزمتنا ليست فى مواردنا ولافى ندرتها. وكبوتنا ليست فى حجم تعدادنا، وانما هى فى طبيعة البشر، ولا اعنى بالبشر التعداد السكانى .. ولكنى أعنى العقلية التى يفكرون بها .. والأساليب التى يتبعونها فى مواجهة مشكلاتهم اليومية. والخطط التى يرسمونها لتنمية ذواتهم وتنمية المجتمع الذى يعيشون فيه.. كما أن المشكلة ليست فى المكان واقصد به جغرافية الوطن وانما فى الزمن الذى يسوقنا أمامه ويباغتنا، فإما ننتصر عليه واما ينتصر علينا .. واذا سبقت الأزمان تطور المجتمعات؛ فإن هذه المجتمعات سوف تسقط بلا محالة. وحتى نكون واضحين مع أنفسنا لابد لنا من الاعتراف بأنا زماننا قد سبقنا ببضع وستين سنة على الأقل، أو قل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى شكلت نقطة انطلاقة لكثير من الشعوب التى سابقت الزمن فغلبته ووقعنا نحن فريسة سهلة وأصبحنا لقمة سائغة فى فم أمم كثيرة تكالبت علينا تشدنا للخلف بمفاهيم تنموية مزيفة أو سياسية واهية. ودون تدخل مباشر منها تحملنا نحن بانفسنا مهمة اسقاط الوطن فى كافة القطاعات وعلى كافة المستويات .. وآن الأون بعد قرابة أربعة أعوام من ثورة يناير أن نتحرك سريعا لنسابق الزمن ونحدد الهدف . ولا أعنى بالهدف وصول فصيل سياسى معين للسلطة فكله لا يهم .. ولكن الهدف هو نقل مصر نقلة نوعية جديدة تقدر بها على سباق الزمن ومجابهة تحدياته وتنافس على الوصول للقمة .ولن يتحقق ذلك دون تحديد هوية جديدة للوطن .. هوية تتواكب مع التغييرات الدولية المعاصرة والتقدم الكنولوجى السريع.. هوية يتفق عليها كل ابناء الشعب .. ويتفق

عليها الشعب والنظام على حد سواء .. هوية تقوم على استثمار مواردنا الثابته الاستخدام الامثل وتقليل حجم اهدارها قدر المستطاع.. هوية تقوم على تجاوز الموارد الثابته والبحث فى دخول السوق التكنولوجى والتنافس على مكانة متميزة فيه.. هوية تقدم بناء دولة القيم على دولة السياسة .. هوية تضمن أن تصبح مصر دولة شابة على مدى التاريخ .. يقودها المبدعون من شبابها .. بعد أن شاخت، وصارت دولة عجائز.قادها الشيوخ من ابنائها فترات طويلة؛ حتى أوصلوها معهم إلى أبواب القبر.. هوية تجبر المواطن على المباهة بوطنة والانتماء إليه .. وتقديم امنه وأمانه على كل شيئ.. هوية يصنعها المثقفون والعامة ورجال السلطة والدين .. هوية ترفض الاقصاء والاستبعاد إلا لجرم مقصود .. فقد أن للوطن أن ينهض .. ولن ينهض سوى بأبناءه المخلصون المتكاتفون من أجل بناء الوطن والحفاظ عليه ..

واذا كنا بصدد التنظير للخروج من أزمة الفقر وتحاشى الوقوع فى براثن الجوع فعلينا الالتزام بالتالى :

أولاً = إعادة النظرة فى السياسات الائتمانية الحالية وتبنى سيسات جديدة للمشروعات الصفيرة ومتناهية الصغر:

تمثل مؤسسات الإقراض متناهى الصغر إحدى أهم المصادر الخارجية الرسمية للتمويل المتاح للفقراء النشطين اقتصاديًا، و يؤدى الإقراض متناهى الصغر على المستوى الجزئى إلى زيادة الإيرادات والاستثمارات فى الأعمال وخلق فرص العمل، ويؤدى أيضا إلى تحسين التغذية وحصول العملاء على الخدمات الصحية والتعليمية، وأخيرًا يسهم الإقراض متناهى الصغر فى زيادة الشعور الإجمالى بتحسن الأحوال والتقدير الإيجابى للذات عند أصحاب المشروعات متناهية الصغر، فضلا عن دوره فى إغاثة الفقراء أمام الظروف الطارئة ،ولذلك فهو يمثل صمام أمان للمجتمع وللفقراء، وبناءاً على هذا التوجه ينبغي أن تبقى مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى هذا الإطار التنموى دون محاولات تحقيق أي مستوى من الربح أي أن تتم مراجعة نسب الفائدة المحصلة على القرض بحيث تبقى فى حدود المصروفات الإدارية وخدمة الدين فقط، ومن ناحية آخري ينبغي على مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تطوير منتجات وخدمات جديدة تتناسب واحتياجات كل أنواع العملاء، حتى يصبحوا قادرين على المساهمة الملموسة فى الاقتصاد المصرى بشكل أكبر،وكلما ارتقى العملاء فى تملك أصول مشروعاتهم كلما أصبحت أعمالهم أقوى،كما يكون لدى أولئك العملاء عدد أكبر من العاملين، وتحقق أرباحًا شهرية أعلى، وأصبحت لديهم القدرة على الخروج من دائرة الفقر، وتوليد قيمة اقتصادية مضافة على مستوى الاقتصاد الكلى، ولذلك نوصى من خلال هذه الدراسة بما يلي :

١ – إنشاء هيئة لقطاع التمويل متناهي الصغر فى مصر كلها، بحيث يمكن من خلالها وضع الاستراتيجيات العامة للتمويل والأهداف وإدارة المعلومات وتحقيق الانتشار الجغرافي العادل، بحيث يمكن احتواء الفقراء وتعيمهم للحراك الإجتماعى المنشود لهم.

٢ - وفى ضوء استهداف الفقراء والدور التنموى لهذه المؤسسات تصبح المرونة شرط ضروري فى التعامل معهم إذ أنهم أكثر تأثراً من غيرهم بالتحولات والتوترات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاعات مفاجئة فى الأسعار وتزايد فى التضخم، ومع قدراتهم الاقتصادية المحدودة يصبح التعثر المؤقت فى السداد أمراً وارداً ومن ثم ينبغي ألا يدفع الفقير ثمن هذا التوتر الاقتصادي، فقد أنشئت هذه المؤسسات فى الأصل لمساعدته فهو الأصل فى وجودها وليس العكس، وبناءاً عليه يجب أن تبقى المؤسسة والعاملين فيها فى خدمته وتتفهم ظروفه وتضع له الحلول وتعينه لا أن تعين عليه،ومن ثم ينبغي مراجعة كافة إجراءات الحصول على القرض وشروطه من حيث القيمة وفترة السداد والفائدة وغيرها حتى تتلاءم هذه الشروط مع احتياجات الفقراء.

٣ – توفير آلية لقياس تطلعات الفقراء بشكل دورى – كل عامين مثلاً – ومدى رضاهم عن البرامج ومقترحاتهم حتى يمكن تجويد الأدوات والبرامج ومراجعة الأخطاء والسلبيات.
٤ - ابتكار إستراتيجيات تسويقية متجددة تلاءم السياق الثقافي الذى تدور فيه، فالرسالة الإعلانية التى تلاءم المزارع تختلف عن تلك التى تلاءم الصياد عن تلك التى تلاءم أهل الصعيد.
٥ - تطوير منتجات جديدة من أجل زيادة الأثر الكلى أو الشامل مثل التأمين الصحى والتأمين على الحياة، صناديق المعاش، التأمين ضد مخاطر الائتمان، أو القروض الاستهلاكية، وتطوير خدمات جديدة مثل قروض لبدء الأعمال بأقساط وفترات سماح مناسبة، التأمين، التحويلات، تشجيع الحسابات الادخارية،والقروض الاستهلاكية "للأغراض الأسرية" (مثل الزواج والحالات الطارئة) أو القروض المصممة لخدمة المشروعات التى تعمل على أساس أسرى، وهذا سوف يفيد أصحاب المشروعات متناهية الصغر، كما يفيد المؤسسات التى تمولهم عبر زيادة انتماء العميل والارتقاء بكفاءة مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى احتواء الفقراء.
٦ – الاهتمام بالتدريب وخدمات الاستشارات وتنمية الأعمال لأن هذا من شأنه الارتقاء بإدارة المشروعات متناهية الصغر وتقليل المخاطر التى يتعرض لها القرض والعميل فى آن واحد.

ثانيا= الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية فى توزيع عوائد التنمية :

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن كثيرا من المتناقضات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأخلاقية. وحتى تتحقق العدالة فإن ذلك يلزم الدولة أن تتبنى بعض السياسات الاجتماعية المهمة فى هذا السياق ، والتى من اهمها:

١- تبنى سياسات لحفز النمو المنحاز للفقراء: ويتطلب ذلك:

- إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الراغبين فى العمل فى أعمال منتجة ومدرة لدخول تفى على الأقل باحتياجاتهم الأساسية.
- إنتاج سلع وخدمات تضم نسبة كبيرة مما يحتاج إليه الفقراء فى إشباع احتياجاتهم الأساسية.
- التحيز فى توزيع مشروعات التنمية فى المناطق الفقيرة، وإعادة توطين بعض المشروعات فى هذه المناطق، وهو ما يقتضى ممارسة فعالة للتخطيط الاجتماعى.

٢- تمكين الفقراء من الحصول على أصول انتاجية:

شهد المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة التى سبقت ثورة يناير تغييرات اجتماعية واقتصادية مهمة تحت اسم الخصخصة التى استهدفت فى ظاهرها توسيع قاعدة الملكية، والواقع أنها تنقل ملكية الأصول من مجموع الشعب إلى حفنة ضئيلة منه. ومن ثم فإن هذه السياسات عملت على تضييق قاعدة الملكية، ومن ثم زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. ولهذا فعلى الدولة ان تعمل على تمكين الفقراء من تملك مشروعات انتاجية بعينها، حتى يتمكنوا من العمل على تنميتها وتطويرها ، وبما ينعكس فى نهاية المر على تنمية وتحسين مستوى معيشتهم.

٣- تنمية القدرات البشرية للفقراء وتمكينهم من زيادة مشاركتهم فى الانتاج:

وتتضمن هذه السياسة تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات الأساسية وبخاصة التعليم والتغذية والخدمات الصحية والاسكان. كما تتضمن تمكين الفقراء من الارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم الانتاجية، من خلال برامج جادة لإعادة التدريب والارشاد الانتاجى.

٤- تطبيق سياسات لرعاية الفقراء وتحقيق الحماية الاجتماعية:

ويندرج تحت هذه السيسات سياسات الدعم والضمان الاجتماعى والتأمينات والسيسات والبرامج الخاصة بتشغيل الفقراء والنهوض بمناطق تركزها. وتحسين مستوى تغذيتهم ومد يد العون لهم

ولغيرهم فى حالة التعرض للأزمات والكوارث، مع ضرورة مشاركتهم فى فى تخطيط وتحسين هذه البرامج والسيسات، وتدبير التمويل الكافى لها من اجل ان يكون لها تأثير محسوس على مستوى حياة الفقراء، ومن المهم فى هذا الاطار بذل جهود كبيرة من أجل تعريف الفقراء بالبرامج والمشروعات الموجهة خصيصا للنهوض بأحوالهم وحمايتهم وتبصيرهم بكيفية الاستفادة منها. والعمل على ضمان وصول المساعدات للفقراء. إذ يفضل تقديم الخدمات للفقراء فى أماكن اقامتهم، وكل ذلك لن يتحقق دون تفعيل وتنشيط الجمعيات الأهلية المنتشرة فى ربوع الوطنوالتى تجاوز عددها ٥٣ الف جمعية أهلية.

٥- تعزيز دور التحويلات الاجتماعية وشبكات الآمان:

هناك فئتان واسعتان معرضتان للمجاعة وتحتاجان إلى اهتمام خاص من الدولة هما: من يعجزون عن المشاركة فى عملية النمو كالمعاقين وكبار السن والأطفال، ومن يتعرضون للخطر بشكل مؤقت، عندما تتخذ الأحداث اتجاها لا يتناسب من طريقة تفكيرهم ولا قدراتهم ولا الأسايب التى يتبعوها فى الانتاج . أو لا يستطعون التواكب أو التكيف من السياسات الانتاجية والضريبية التى تتبعها الدولة. وتحتاج الفئة الأولى إلى نظام للتحويلات يكفل لها مستوى معيشى مناسب، بينما تحتاج الفئة الثانية إلى أنواع مختلفة من شبكات الأمان .

وفى جميع الحالات يكون العمل على وصول الدعم إلى من يستحقه أمرا لا غنىً عنه؛ لتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع وإذا كانت نسبة الموازين اكثر ارتباطا بالمناطق الفقيرة ، فإنه ينبغى إيجاد أنظمة للضمان الاجتماعى وتوسيع تغطيتها.

٦- إتاحة الفرصة للفقراء للحصول على الخدمات :

يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية التزاما واضحا باتاحة الفرص للفقراء للحصول على الخدمات الاجتماعية. وينبغى أن ينعكس ذلك فى البنية الأساسية وفى تنظيم القطاعات الاجتماعية، وفى طريقة تمويلها.

٧- الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين:

حتى تستطيع الحكومات تحقيق الاستقرار فى اى مجتمع يجب عليها أن تهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان من ملبس وماكل ومسكن ومياه نقية. وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليم غلى حدٍ كبير. وإذا كان على الحكومة ان تلتزم بتوفير مؤسسات الرعاية الصحية والتعليم لجميع قطاعات الشعب ، فمن المتوقع أن تتعرض الدولة لقضية العدالة والكفاية. ولذلك فينبغى عليها أيضا تنشيط أدوار الجمعيات الأهلية لتسد العجز فى الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة .. ففى حالة عجز الدولة عن تغطية كافة الفئات المحتاجة للخدمة .ز لا ينبغى على الجمعيات الأهلية أن تقدم خدمات موازية .. بل عليها أن تستكمل العجز فى أداء الدولة. **وفى اطار سعى الدولة الحثيث لتطبيق العدالة الاجتماعية يجب أن تلتزم بالأتى:**

- **اقرار مبدا تكافؤ الفرص:** فى التعليم والعمل والسياسة وكافة الحقوق الأساسية للمواطنين
- **تذويب الفوار بين الطبقات:** وذلك من خلال الأخذ بسياسات الإصلاح الاجتماعى ووضع حد أدنى واقصى للأجور . وضمان مجانية التعليم ، والتأمين الصحى الشامل للجميع .. وتطبيق قانون للضرائب التصاعدية.